محتار ونفار لا مندوحة عنه بخلافه فيما نحن
فيه فان للمتكلم عنه مندوحة بان يشم او يضم
في خفت وبعت ويكسر في عفت الا انه اوفق
لمذهب الناظم من اطلاق الالباس على ما يشمل
الاجمال تدبر قوله وما لباع ونحوه الخ شامل
لمسالة اللبس المتقدمة فيجتنب الشكل
الملبس من المضاعف كالضم في رددنا ماضيا
مبنيا للمفعول فانه يلبس بالامر بالرد فيعدل
الى الكسر والاشمام وانما لم يعدل الى احدهما
في قوله تعالى ولو ردوا لعادوا لوجود القرينة
الرافعة للبس وهو وقوعه بعد لو لان الامر
لا يقع شرطا قوله ولو ردوا في بعض النسخ
بعد هذا بالكسر واما الاشمام فقال المهابادي
منه اشم في قيل وبيع اشم هنا قوله في
كل فعل على وزن افتعل وانفعل اورد على
المصنف انه في التسهيل ذكر جواز الاوجه الثلاثة
في معتله ومضاعفه ثم ذكر في معتل
الخماسي خاصة كاختار وانقاد ولم يذكرها
في مضاعفه كاشتد فيوهم عدم جوازها
فيه وليس كذلك قوله يجلي صفة لشبه
او خبر ما في اول البيت وكلام الشارح قاصر على

الاول



الاول قوله وتحرك الهمزة بحركتها اي فتضم
مع الضم وتشم مع الاشمام وتكسر مع الكسر
وبهذا صرح في التسهيل وقضية المتن الاقتصار
على الضم في همزة الوصل لانه اطلق او لان
الفعل بضم اوله واقتصر هنا على جريان الاوجه
الثلاثة فيما قبل العين افاده الشاطبي قوله
وقابل مبتدا خبره حري اخر البيت وسوغ
الابتداء به وصفه بما بعده قوله هو المتصرف
المختص سيأتي ان المتصرف من الظروف ما يرى
ظرفا وغير ظرف والمختص منها ما اختص بعلمية
او اضافة او غيرهما والمتصرف من المصادر ما
فارق النصب على المصدرية والمختص منها
ما اختص بنوع ما من انواع الاختصاص كتحديد
العدد نحو نفخة واحدة او كونه اسم نوع
كجلس القرفصاء ورجع القهقرى قوله بخلاف
اللازم منها اي اللازم للظرفية والمصدر
من النوع عند واذ اما الاول اذ هما ملا
زمان للظرفية فهما غير متصرفين وسبحان
ومعاذ من الثاني اذ هما ملازمان للنصب على
المصدرية فهما غير متصرفين ايضا قوله
واجاز الاخفش جلس عندك الخ اي بالنصب

Copyright © King Saud University